تصنيف ابن رشد البرهان على أساس الوجود والسبب (دراسة تحليلية مقارنة)

الأستاذ الدكتور
نعمة محمد إبراهيم
المدرس المساعد
حيدر عبد الزهرة رحيم الخزعلي
جامعة الكوفة - كلية الآداب

تصنيف ابن رشد البرهان على أساس الوجود والسبب
(دراسة تحليلية مقارنة)

الأستاذ الدكتور
نعمة محمد إبراهيم
المدرس المساعد
حيدر عبد الزهرة رحيم الخزعلي
جامعة الكوفة - كلية الآداب

المقدمة

لابن رشد أساس ينطلق منه في تصنيفه البرهان، وهذا الأساس هو علة تصنيف البرهان على أصنافه الرئيسة من دون الأصناف الفرعية، لأنّ التصنيف الفرعي للبرهان له أساسه الذي يختص به وهو أساس مختلف عن الأساس الذي يُصنَّف البرهان على وفقه على الأصناف الرئيسة. والباحث درس كلا الأساسين لتصنيف البرهان تصنيفاً رئيساً وتصنيفاً فرعياً.

وعلى هذا الأساس كان موضوع البحث هو (تصنيف ابن رشد البرهان على أساس الوجود والسبب- دراسة تحليلية مقارنة). ومن الواضح أنّ الباحث استعمل ثلاثة مناهج في هذا البحث، فأما المنهج الأول، فهو المنهج الوصفي الذي عرض الباحث على وفقه آراء ابن رشد في هذا الموضوع، وأما المنهج الثاني، فهو المنهج التحليلي الذي حلل الباحث على وفقه آراء ابن رشد، وأما المنهج الثالث، فهو المنهج المقارن الذي قارن الباحث على وفقه آراء ابن رشد مع آراء كل من الفارابي وابن سينا من جهة، وآراء كل من الفارابي وابن سينا مع آراء أرسطو من جهة أخرى.

وما يسوِّغ هذا البحث هو أنّ هذا الموضوع لم يُدرس سابقاً، ولم يُبحث بحثاً تحليلياً مقارناً، كما أنّه لم يُبحث في ضمن منظومة البرهان عند ابن رشد. ومن

أهم المصادر التي اعتمدها الباحث في هذه الدراسة هي كتابا ابن رشد تلخيص البرهان، وشرح البرهان لأرسطو، وكتاب البرهان للفارابي، وكتاب البرهان من الشفاء لابن سينا، والجزء الثاني من كتاب المنطق لأرسطو.

واقتضت ضرورة البحث أن يقسَّم على مقدمة ومبحثين وخاتمة، فأما المبحث الأول فدُرس فيه تصنيف ابن رشد البرهان على ثلاثة أصناف، وقسَّم هذا المبحث على مطلبين، دُرس في المطلب الأول تصنيف ابن رشد البرهان على براهين الوجود والسبب والمطلق، ودُرس في المطلب الثاني اشتراط ابن رشد أربعة شروط للبرهان المطلق، وأما المبحث الثاني، فدُرس فيه تصنيف ابن رشد برهان الوجود على صنفين رئيسين وآخرين فرعيين، وقسِّم هذا المبحث على مطلبين، دُرس في المطلب الأول تصنيف ابن رشد برهان الوجود على صنفين رئيسين، إذ قسِّم هذا المطلب على ثلاثة مقاصد، دُرس في المقصد الأول تصنيف ابن رشد برهان الوجود على صنفين رئيسين اثنين، ودُرس في المقصد الثاني وضع ابن رشد برهان ذوات الأوساط صنفاً رئيساً أولاً لبرهان الوجود، ودُرس في المقصد الثالث وضع ابن برهان غير ذوات الأوساط صنفاً رئيساً ثانياً لبرهان الوجود، ودُرس في المطلب الثاني تصنيف ابن رشد برهان غير ذوات الأوساط على صنفين فرعيين، إذ قسِّم هذا المطلب على مقصدين، دُرس في المقصد الأول وضع ابن رشد برهان الوجود المكون من أوساط منعكسة صنفاً فرعياً أولاً، ودُرس في المقصد الثاني وضع ابن رشد برهان الوجود المكون من أوساط غير منعكسة صنفاً فرعياً ثانياً، وأما الخاتمة، فتضمنت أهم نتائج البحث.

المبحث الأول

تصنيف ابن رشد البرهان على ثلاثة أصناف

المطلب الأول: تصنيف ابن رشد البرهان على براهين الوجود والسبب والمطلق

صنَّف ابن رشد البرهان على ثلاثة أصناف، هي برهان الوجود، وبرهان

السبب، والبرهان المطلق، فأما برهان الوجود فهو الذي يعطي الوجود حسْب، وأما برهان السبب فهو الذي يعطي السبب حسْب إذا كان الموجود معلوماً، في حين أنّ البرهان المطلق هو الذي يعطي الوجود والسبب معاً[١].

ويرى بما أنّ البرهان يصنَّف على هذه الأصناف الثلاثة هو أمر معروف بنفسه، فإنّ الشيء المجهول يُبيَّن بشيء بينه وبينه صلة ذاتية، وبما أنّ الصلات الذاتية صلتان، هما إما صلة شيء متقدم على شيء، وإما صلة شيء متأخر عن شيء، وجب أن يُبيَّن وجود الشيء إما بأمر متقدم عليه يعطي سببه ووجوده، وإما بأمر متأخر عنه يعطي وجوده حسْب. وأما براهين الأسباب حسْب، وهي التي تتألف من الأسباب التي تلزم وجود المسبَّبات بالضرورة، فلا يلزمها المسبَّبات. ولذلك إذا كانت المسبَّبات موجودة، لزم أن تكون هذه الأنواع من الأسباب أسباباً لها[٢].

وعلى هذا الأساس يستنتج الباحث رأيه أنّ الصلة التي توجد بين الأوسط والأكبر في برهان الوجود هي صلة ذاتية، فهي صلة شيء متأخر عن شيء، في حين أنّ الصلة التي توجد بينهما في برهان السبب هي صلة شيء متقدم على شيء، وهي صلة ذاتية أيضاً.

ويرى الباحث موافقته للفارابي في عدد وأصناف البرهان، لعدِّ الفارابي أصناف البرهان ((ثلاثة أصناف، أحدها برهان الوجود، وهو الذي يسمى برهان أنّ الشيء، والثاني برهان لِمَ الشيء، والثالث البرهان الذي يجمع الأمرين جميعاً، وهذا هو البرهان على الإطلاق))[٣].

في حين أنّ الباحث يقرر مواءمته لابن سينا في أمر ومخالفته له في أمرين، فأما الأمر الذي واءمه فيه، فهو أنّ برهان الوجود يعطي الوجود حسْب[٤]، لتقرير ابن سينا أنّ القياس إذا كان ((يعطي التصديق بأنّ كذا كذا ولا يعطي العلة في وجود كذا كذا كما أعطى العلة في التصديق فهو برهان إنّ))[٥].وأما الأمران اللذان خالفه فيهما، فهما:-

الأمر الأول: هو عدد أصناف البرهان، لعدم تصنيف ابن سينا البرهان على ثلاثة أصناف هي برهان الوجود وبرهان السبب والبرهان المطلق، بل أنّه حين ذكر وجود البرهان المطلق ذكر أنّ هذا البرهان يصنَّف على صنفين هما برهان لِمَ وبرهان إنّ الذي يسمى دليلاً . و ذكرُه هذا واضح من العنوان الذي درس تصنيف البرهان فيه، وهو ((في البرهان المطلق وفي قسميه اللذين أحدهما برهان لِمَ والآخر برهان إنّ ويسمى دليلاً))[٦]. والذي يُفهم من هذا العنوان هو أنّه لا يضع البرهان المطلق بوصفه صنفاً ثالثاً مقابلاً للصنفين الأولَين، بل هو ينقسم عليهما. كما ذكر عنواناً آخر وشرَحه، وهو ((فصل في البرهان المطلق، وهو برهان اللِمَ وبرهان الإنّ))[٧]. وهذا العنوان وشرْحه يدلان بوضوح على ما يُفهم من العنوان الأول، وهو أنّ البرهان المطلق ليس صنفاً ثالثاً مقابلاً للصنفين الأولَين، بل هو يصنف عليهما.

الأمر الثاني: هو في ما يعطيه برهان السبب، لمذهب ابن سينا إلى أنّه يعطي التصديق والسبب معاً ، فالقياس ((إذا كان يعطي العلة في الأمرين جميعاً حتى يكون الحد الأوسط فيه كما هو علة للتصديق بوجود الأكبر للأصغر أو سلبه عنه في البيان، كذلك هو علة لوجود الأكبر للأصغر أو سلبه في نفس الوجود، فهذا البرهان يسمى برهان لِمَ))[٨].

ويذهب ابن رشد إلى أنّ برهان الوجود يكون من الأمور المتقدمة عندنا والمتأخرة عند الطبيعة على الأمور المتقدمة عند الطبيعة[٩]. ويقصد بالأمور المتقدمة عند الطبيعة الأمور المتأخرة عندنا، بدلالة الجزء الأول من قوله، وهو: "إنّ برهان الوجود يكون من الأمور المتقدمة عندنا والمتأخرة عند الطبيعة"، فالأمور المتأخرة عند الطبيعة تقابلها الأمور المتقدمة عند الطبيعة، في حين أنّ الأمور المتقدمة عندنا تقابلها الأمور المتأخرة عندنا. وعلى هذا الأساس يمكن وضع عبارته بصيغة أخرى، هي "أنّ برهان الوجود يكون من الأمور المتقدمة عندنا والمتأخرة عند الطبيعة على الأمور المتأخرة عندنا والمتقدمة عند الطبيعة".

ولهذا يقرر الباحث مخالفته للفارابي وابن سينا في مذهبه هذا، لتصريحهما أنّ برهان الوجود قد يُستدل فيه بالمعلول على المعلول، وهذا ما لم يصرح ابن رشد به. والفارابي ذكر أنّ ((الصنف الثاني من البراهين التي تعطي الوجود فقط، فهو الذي يعرِّف المتأخر بالمتأخر))[١٠]، في حين أنّ ابن سينا ذكر أنّ ((برهان الإنّ فقد يتفق فيه أن يكون الحد الأوسط في الوجود لا علة لوجود الأكبر في الأصغر ولا معلولاً له، بل أمراً مضايفاً له أو مساوياً له في النسبة إلى علته، عارضاً معه أو غير ذلك مما هو معه في الطبع معاً))[١١]. أي يكون الأوسط والأكبر كلاهما معلولاً.

وعلى هذا الأساس يرى الباحث مخالفتهما لأرسطو في تصريحهما هذا، لرأي أرسطو أنّ برهان الوجود ((يكون بالأشياء التي هي أقدم وأعرف عندنا))[١٢]. ويستدل الباحث على أنّه يقصد الاستدلال بالأمور المتقدمة عندنا على الأمور المتقدمة في الطبيعة بقوله- قبل نصِّه هذا- في نفي الدور في البراهين: ((لكن يكون مضاعفاً))[١٣]. والقصد الأول بقوله هذا، هو الجزء الأول من البرهان المضاعف، أي من الأمور المتقدمة عندنا على الأمور المتقدمة عند الطبيعة. وهذا بقرينة قوله قبل هذا النص أيضاً: ((أن يكون بعضها متقدماً عندنا، ومتأخراً عند الطبيعة))[١٤].

والدليل على أنّ رأيه هذا هو عن برهان الوجود، هو قوله في نفي الدور في البراهين المطلقة: إنّ ((أحد الوجهين هو أن يكون بعضها متقدماً عندنا، ومتأخراً عند الطبيعة. والآخر... سوى أنّ الوجه الأول هو البيان الذي من قِبَل الاستقراء))[١٥]، فهو يقصد برهان الوجود من دون برهان السبب بقرينة قول ابن رشد في شرحه لهذا النص: إنّ ((الوجه الأول هو البيان الذي يكون بالاستقراء فإنّه يعطي وجود الشيء من قِبَل علته. ومن هذا النوع هي براهين الدلائل، أعني من الأمور المتقدمة عندنا إلى الأمور المتقدمة عند الطبيعة))[١٦]، أي أنّ أرسطو ((أخذ في مثال معرفة الأمور المتقدمة عند الطبيعة من الأمور المتأخرة: الاستقراء.

وذلك أنّ الاستقراء إنما يُصيِّر فيه من الجزئي المركب إلى الكلي البسيط. والجزئي متقدم عندنا في المعرفة، ومتأخر في الطبيعة))[١٧].

وقول ابن رشد: إنّ ((البيان الذي يكون بالاستقراء فإنّه يعطي وجود الشيء من قِبَل علته))[١٨]، هو توضيح لقوله: إنّ ((الاستقراء إنما يبيِّن فيه الأعرف عند الطبيعة، وهو الكلي، بالأعرف عندنا وهي الجزئيات))[١٩]. بقرينة قوله: إنّ الاستقراء يُضرب مثلاً في معرفة الأمور المتقدمة عند الطبيعة من الأمور المتأخرة، إذ يُنتقل فيه من الجزئي المركب إلى الكلي البسيط. والجزئي متقدم عندنا في المعرفة، ومتأخر في الطبيعة. والكلي عكس هذا[٢٠].

ويرى الباحث أنّه شابه ابن سينا في مذهبه هذا، لذكر ابن سينا أنّ ((الاستقراء الذي تستوفى فيه الجزئيات كلها فإنّه بهذا اليقين ﴿أي يقينياً بذاته﴾ أيضاً إن كانت القضايا الجزئية يقينية، وهي التي تصير في القول كبريات وإن كان حقها أن تكون صغريات. وهي في جملة البرهان المفيد للإنّ، وذلك لأنّ ذلك الاستقراء هو بالحقيقة قياس، وهو القياس الشرطي الذي اسمه المقسَّم، فهو داخل في هذا الحكم))[٢١].

وعلى هذا الأساس يقرر الباحث أنّ ابن سينا وافق أرسطو في ذكره هذا، لقول أرسطو في وجهي بيان الأشياء بعضها ببعض في البراهين المضاعفة: إنّ ((أحد الوجهين هو أن يكون بعضها متقدماً عندنا، ومتأخراً عند الطبيعة... سوى أنّ الوجه الأول هو البيان الذي من قِبَل الاستقراء))[٢٢].

في حين يذهب ابن رشد إلى أنّ برهان السبب يكون من الأمور المتقدمة عند الطبيعة على الأمور المتأخرة عندها[٢٣]. ويمكن وضع عبارته هذه بصيغة أخرى، هي (أنّ برهان السبب يكون من الأمور المتقدمة عند الطبيعة والمتأخرة عندنا على الأمور المتأخرة عند الطبيعة والمتقدمة عندنا).

والسبب في هذا الوضع هو أنّ الأمور المتقدمة عند الطبيعة هي الأمور المتأخرة عندنا، والأمور المتأخرة عند الطبيعة هي الأمور المتقدمة عندنا٢٤. وهذا

يعني أنّ برهان السبب عنده يكون عكس برهان الوجود، لأنّ برهان الوجود- عنده- يكون من الأمور المتقدمة عندنا والمتأخرة عند الطبيعة على الأمور المتأخرة عندنا والمتقدمة عند الطبيعة[٢٥].

ويرى الباحث موافقته للفارابي وابن سينا في مذهبه هذا، لتصريحهما أنّ برهان السبب يعطي العلة، وهذا يعني أنّه يكون من الأمور المتقدمة عند الطبيعة على الأمور المتقدمة عندنا، فالفارابي ذكر أنّ برهان السبب ((يفيد بذاته معرفة السبب))[٢٦]، لأنّه قرر أنّ القياس الذي يفيد بذاته معرفة السبب يسمى برهان السبب[٢٧]، في حين أنّ ابن سينا ذكر أنّ القياس ((إذا كان يعطي العلة... فهذا البرهان يسمى برهان لِمَ))[٢٨]. وقولهما بإعطاء القياس العلة يكفي لإثبات تصريحهما هذا، لأنّهما لم يذكرا صنفاً لبرهان السبب يُستدل فيه بالعلة على العلة.

وعلى هذا الأساس يقرر الباحث اتفاقهما مع أرسطو في تصريحهما هذا، لمذهبه إلى أنّ برهان السبب يكون ((بالأشياء التي هي أقدم وأعرف عند الطبيعة وبالعلة)). وقوله "وبالعلة" قرينة على قصده برهان السبب من دون برهان الوجود.

ويستدل الباحث على أنّه يقصد الاستدلال بالأمور المتقدمة في الطبيعة على الأمور المتقدمة عندنا بقوله: ((لكن يكون مضاعفاً))[٢٩]. ويقصد- هنا- مقصداً ثانياً بقوله هذا، هو الجزء الثاني من البرهان المضاعف، أي من الأمور المتقدمة في الطبيعة على الأمور المتقدمة عندنا. وهذا بقرينة قوله: ((أن يكون بعضها متأخراً عندنا ومتقدماً عند الطبيعة))[٣٠].

المطلب الثاني: اشتراط ابن رشد أربعة شروط للبرهان المطلق

يرى ابن رشد أنّ البراهين المطلقة هي التي تعطي معرفة وجود الشيء وسببه معاً. وهي البراهين التي عرض أن يكون الأعرف فيها عندنا هو الأعرف عند

الطبيعة[٣١]. وتكون طبيعة البراهين المطلقة مضاعفة، أي اثنين، لأنّ أحد نوعي البرهان يكون مؤلّفاً من الأشياء التي هي أعرف عندنا، وهي المتأخرة عند الطبيعة[٣٢]. وهذه البراهين تتألف من الأسباب التي تلزمها المسبَّبات بالذات[٣٣].

ومن رأيه هذا يستنتج الباحث أنّه يضع أربعة شروط للبراهين المطلقة، هي:-

١- يجب أن تعطي معرفة الوجود وسببه معاً.
٢- لا بد من أن يكون الأعرف فيها عندنا هو الأعرف عند الطبيعة.
٣- ضرورة أن تكون مضاعفة.
٤- لزاماً أن تتكون من الأسباب التي تلزمها المسبَّبات بالذات.

كما يرى الباحث أنّ قوله: ((أن يكون الأعرف فيها عندنا هو الأعرف عند الطبيعة))[٣٤]، يعني به أن يكون الأعرف فيها عندنا أعرف من جهة، ويكون الأعرف عند الطبيعة أعرف من جهة أخرى، لنصه- في نفي الدور في البراهين المطلقة- على ((أن يكون البيان في البرهان من وجهين مختلفين، أعني أن يُبيِّن أحدهما من الشيء الواحد غير ما يُبيِّن الثاني، فتكون المقدمات تؤخذ في بيان النتيجة من وجه، وتكون النتيجة تؤخذ في بيان المقدمات من وجه، أي يعطي أحدهما في صاحبه نوعاً من العلم غير الذي يعطيه الآخر))[٣٥].

وعلى أساس ما ذكِر عن برهان السبب والبرهان المطلق- عنده- يقارن الباحث بينهما بما يأتي:-

١- إنّ برهان السبب يعطي السبب حسْب، في حين أنّ البرهان المطلق يعطي السبب والوجود معاً[٣٦].
٢- في برهان السبب يكون الأعرف عندنا ليس هو الأعرف عند الطبيعة[٣٧]، في حين في البرهان المطلق يكون الأعرف عندنا هو الأعرف عند الطبيعة[٣٨].
٣- إنّ برهان السبب يكون من الأمور المتقدمة عند الطبيعة والمتأخرة عندنا على الأمور المتقدمة عندنا والمتأخرة عند الطبيعة، لأنّه غير مضاعف[٣٩]، في حين أنّ البرهان المطلق يكون من الأمور المتأخرة عندنا والمتقدمة عند الطبيعة على

الأمور المتقدمة عند الطبيعة والمتأخرة عندنا، ومن الأمور المتقدمة عند الطبيعة والمتأخرة عندنا على الأمور المتقدمة عندنا والمتأخرة عند الطبيعة، لأنّه مضاعف[٤٠].

المبحث الثاني

تصنيف ابن رشد برهان الوجود على صنفين رئيسين وآخرين فرعيين

المطلب الأول: **تصنيف ابن رشد برهان الوجود على صنفين رئيسين**

المقصد الأول: **تصنيف ابن رشد برهان الوجود على صنفين رئيسين اثنين**

يصنف ابن رشد برهان الوجود على صنفين رئيسين اثنين، لقوله: ((إنّ برهان الوجود نوعان))[٤١]. وذكر أنّ ثامسطيوس يصنفه على ثلاثة أصناف، إذ قال: ((أما ثامسطيوس فإنا نجده جعل البراهين التي تعطي الوجود ثلاثة أصناف))[٤٢]. وعلى هذا الأساس يرى الباحث أنّه خالف ثامسطيوس في تصنيف هذا البرهان.

وذكر أنّ الفارابي يصنفه على صنفين اثنين، إذ قال: ((أما أبو نصر فإنا نجده قد... قال إنّ براهين الوجود صنفان))[٤٣]. ويقرر الباحث أنّه اعتمد- في ذكره هذا- قول الفارابي الذي نص فيه على أنّ البراهين ((التي تعطي الوجود فقط صنفان))[٤٤]. وعلى هذا الأساس يذهب الباحث إلى أنّه وافق الفارابي في تصنيفه برهان الوجود على صنفين اثنين.

كما يذهب الباحث إلى موافقته لابن سينا في تصنيفه هذا، لذكر ابن سينا أنّ برهان الوجود ((قد يتفق فيه ... وقد يتفق... فالأول يسمى برهان الإنّ على الإطلاق، والثاني يسمى دليلاً))[٤٥]. وهذا يعني أنّ عدد أصناف برهان الوجود عنده صنفان.

ويصرح الباحث بمخالفة ثامسطيوس لأرسطو في تصنيفه برهان الوجود، في حين أنّ الفارابي اتفق معه كما قرر هذا ابن رشد بقوله: ((أما أبو نصر فإنا

نجده... قد قال إنّ براهين الوجود صنفان، كما قال أرسطاطاليس))[٤٦]. كذلك ابن سينا اتفق معه في تصنيفه هذا، لتحديد أرسطو وجهين للاختلاف بين برهان الوجود وبرهان السبب، ((أحدهما متى كان كون القياس لا بغير ذوات أوساط... والنحو الآخر متى كان القياس بغير ذوات أوساط))[٤٧]. وهذا يدل على أنّ برهان الوجود عنده صنفان حسْب.

المقصد الثاني: وضعُ ابن رشد برهان ذوات الأوساط صنفاً رئيساً أولاً لبرهان الوجود

إنّ الصنف الرئيس الأول لبرهان الوجود عند ابن رشد هو البرهان الذي يتألف من مقدمات ذوات أوساط. ويستند الباحث في هذا الصنف إلى قوله: إنّ ((البرهان الذي يفيد وجود الشيء فقط يكون من مقدمات ذوات أوساط، وهي المقدمات التي هي أسباب بعيدة))[٤٨]. وهذا يعني أنّ الشيء يُنتَج- في هذا الصنف- بسببه البعيد. ويسمي الباحث هذا الصنف برهان ذوات الأوساط.

وينفي ابن رشد أن يكون هذا الصنف هو من براهين الأسباب، فالحال فيه ((كالحال في البراهين الموجبة التي تكون من الأسباب البعيدة، فإنّ في كليهما لم يؤتَ بالسبب القريب منها. مثال ذلك من سأل فقال: لِمَ لا يتنفس الحائط؟ فقيل: لأنّه ليس بحيوان، وذلك أنّه ليس العلة القريبة في أنّه لا يتنفس أنّه ليس بحيوان، لأنّه لو كان الأمر كذلك، لوجب أن تكون الحيوانية هي العلة القريبة للمتنفس، فكان يكون كل حيوان متنفساً ، فليس الأمر كذلك، فإنّ كثيراً من الحيوان لا يتنفس. وإنما كان ذلك كذلك لأنّه متى سُلب شيء عن شيء من قِبَل سلب مسبِّب ذلك الشيء القريب عنه، فواجب أن يكون ذلك الشيء هو السبب القريب في وجود ذلك الشيء. مثال ذلك: من قال إنّ هذا الحيوان ليس بصحيح، من قِبَل أنّه غير معتدل الحرارة، فواجب أن يكون اعتدال الحرارة هو سبب الصحة القريب. وكذلك متى كانت العلة هي السبب القريب في وجود

الشيء، فإنّ سلبها هو السبب القريب في سلب ذلك الشيء. وكون أمثال هذه البراهين تأتلف في الشكل الثاني ظاهر، فإنّ الحد الأوسط يكون في أمثال هذه الأشياء محمولاً على الطرفين، فإنّ الحيوانية محمولة على المتنفس بإيجاب، وعلى الحائط بسلب. وإنما يؤتى بأمثال هذه الأسباب البعيدة على جهة التعمق والاستغراق في تبيين ذلك الشيء، مثلما قال أنخرسيس إنّ بلدان الصقالبة ليس فيها موسيقى، والسبب في ذلك أنّه ليس عندهم كروم، فإنّ وجود الكروم سبب بعيد للموسيقى. وإنما كانت أمثال هذه تعطى الاستغراق لأنّه إذا سلب شيء عن شيء من قِبَل سلب سببه البعيد عنه كان ذلك أخلق أن يُسلب عنه بسلب سببه القريب عنه))[٤٩].

ويقارن بين هذا الصنف وبين البرهان المطلق بقوله: إنّ هذا الصنف ((ينتج فيه المتأخر بالمتقدم كالحال في البرهان المطلق، إلاّ أنّ الفرق بينهما أنّ المتقدم في البرهان المطلق هو سبب قريب خاص، وهذا هو سبب بعيد، أي ذو وسط، وذلك إما خاص وإما عام))[٥٠].

ويرى الباحث تقاطع ابن رشد مع ثامسطيوس في هذا الصنف، لذكره أنّ ثامسطيوس قرر أنّ الصنف الأول من أصناف برهان الوجود هو ((الذي ينتج فيه المتقدم بالمتأخر))[٥١]، في حين ذكر أنّ ثامسطيوس جعل الصنف الذي ينتج فيه الشيء بسببه البعيد صنفاً ثانياً من أصناف برهان الوجود، إذ قال: ((وأما ثامسطيوس فإنا نجده جعل... الصنف الثاني الذي يُنتَج فيه الشيء بسببه البعيد))[٥٢]. وعليه يكون الصنف الأول عنده هو الصنف الثاني عند ثامسطيوس.

ويصرح الباحث بمخالفة ثامسطيوس لأرسطو في تقريره هذا، لرأي أرسطو أنّ الصنف الأول يكون ((متى كان كون القياس لا بغير ذوات أوساط، وذلك أنّه ليس توجد العلة الأولى))[٥٣]. وهذا يعني أنّ الصنف الأول عنده هو الذي يكون من الأسباب البعيدة وليس الذي ينتج فيه المتقدم بالمتأخر.

ويقرر الباحث أنّ ابن رشد يذهب إلى أمرين، هما:

الأمر الأول: هو اتفاق الفارابي مع أرسطو في هذا الصنف، لقوله: ((وأما أبو نصر فإنا نجده... أنّه قال إنّ براهين الوجود صنفان، كما قال أرسطاطاليس. وابتدأ بذكر الصنف الأول منها المتفق عليه، وهو الذي ينتج فيه المتقدم بالمتأخر))[٥٤]، فإيراده اسمَي "الفارابي وأرسطو" من جهة، وقوله "المتفق عليه" من جهة ثانية، يدلان بوضوح على أنّه يصرح باتفاقهما في هذا الصنف.

ويثبِّت الباحث في هذا الأمر نقطتين، هما:-

النقطة الأولى: هي اعتماد ابن رشد على نص الفارابي الذي يذكر فيه أنّ البراهين ((التي تعطي الوجود فقط صنفان، أحدهما التي تنتج الأشياء المتقدمة في الوجود بالأشياء المتأخرة عنها))[٥٥]. وعليه يقرر الباحث تقاطع ابن رشد مع الفارابي في هذا الصنف.

النقطة الثانية: هي مجانبة ابن رشد الصواب، لرأي أرسطو أنّ الصنف الأول يكون من الأسباب البعيدة وليس الذي ينتج فيه المتقدم بالمتأخر، كما اتضح في تصريح الباحث قبل هذا الأمر، فعليه يكون حديث أرسطو في قوله: ((متى كان كون القياس لا بغير ذوات أوساط، وذلك أنّه ليس توجد العلة الأولى))[٥٦]، هو على برهان الوجود، ويكون القياس الذي يقصده هو الصورة التي يتكون بها برهان الوجود وليس برهان السبب، لأنّ برهان السبب يكون بالعلة الأولى، بقرينة قوله: ((والعلم بلِمَ هو إنما يكون بالعلة الأولى))[٥٧]. ولهذا يكون الفارابي- كثامسطيوس- مخالفاً لأرسطو وليس موافقاً له.

ويصرح الباحث إذا كان كلاهما مخالفاً لأرسطو، فإنّ ابن سينا يخالفهما، لمطابقته لأرسطو في هذا الصنف، بدلالة قوله في حديثه على الاختلاف بين برهان الوجود وبرهان السبب: إنّ ((أحد القياسين ﴿يقصد القياس الذي يتكون به برهان الوجود﴾ فيه مقدمة تحتاج إلى متوسط وهو العلة القريبة... ولذلك لم

يعطَ فيها اللِمَ المحقق))[٥٨]. وقوله: "لم يعطَ فيها اللِمَ المحقق" فيه دلالة واضحة على برهان الوجود.

ويرى أنّ سبب الحاجة إلى الأوساط في هذا الصنف هو أن ((لا يكون قد وفيت فيه العلة الأولى، أي القريبة للأمر، الموجبة له لذاته))[٥٩]، بمعنى أنّه ((أعطى العلة البعيدة))[٦٠]. وعلى هذا الأساس يقرر الباحث مشابهة ابن رشد له في هذا الصنف.

الأمر الثاني: هو ضمني ومبني على الأمر الأول، وهو أنّ الصنف الأول عند أرسطو هو الذي تُعرف فيه العلة بالمعلول، فلتقرير ابن رشد اتفاق الفارابي مع أرسطو في هذا الصنف، ولرأي الفارابي أنّ هذا الصنف هو الذي ينطلق من المعلول إلى العلة، كما تبيَّن في الأمر الأول، فعليه يرى الباحث مذهب ابن رشد إلى أنّ الصنف الأول عند أرسطو هو الصنف الذي ينطلق من المعلول إلى العلة وليس الذي يكون من الأسباب البعيدة.

كما يرى الباحث تناقض ابن رشد مع نفسه في هذا الأمر، لتقريره أنّ أرسطو ((لما عَرف الفرق بين أحد نوعي براهين الوجود، وهو الذي يأتلف من الأسباب البعيدة... أخذ يعرّف الفرق الذي بين النوع الثاني من برهان الوجود... وهو الذي يبيَّن فيه الأمر المتقدم من المتأخر عنه))[٦١]، أي أنّه يذهب- هنا- إلى أنّ الصنف الأول عند أرسطو هو الذي يتكون من الأسباب البعيدة وليس الذي يكون الأوسط سبباً فيه، لأنّه ذكر أنّ أصناف برهان الوجود عند أرسطو صنفان، وذكر- أيضاً - أنّ الصنف الثاني عند أرسطو هو الذي تُنتَج فيه العلة بالمعلول، فعليه يتضح لنا أنّه يقر بأنّ الصنف الأول عند أرسطو هو الصنف الذي يتكون من الأسباب البعيدة.

المقصد الثالث: وضعُ ابن رشد برهان غير ذوات الأوساط صنفاً رئيساً ثانياً لبرهان الوجود

إنّ الصنف الرئيس الثاني لبرهان الوجود عند ابن رشد هو البرهان الذي

يتكون من مقدمات غير ذوات أوساط. ويستند الباحث في هذا الصنف إلى قوله: إنّ ((البرهان الذي يفيد وجود الشيء فقط قد يكون من مقدمات غير ذوات أوساط))[٦٢].

و يرى الباحث أنّه يقصد بقوله: "يكون من مقدمات غير ذوات أوساط"، الاستدلال بالمعلول على العلة، بقرينة قوله عن هذا الصنف: ((لكن الحدود الوسط فيه أمور معلولة ومسبَّبة عن الطرف الأكبر))[٦٣]. ويسمي الباحث هذا الصنف برهان غير ذوات الأوساط.

ويشترط ابن رشد لحصول هذا الصنف ((أن تكون الأمور المتأخرة في الوجود، وهي المعلولات، أعرف عندنا من الأمور المتقدمة))[٦٤]. ويرى الباحث بما أنّه يقصد بالأمور المتأخرة المعلولات، فهو إذن يقصد بالأمور المتقدمة العلل، لأنّ المتأخرة تقابل المتقدمة، والمعلولات هي المتأخرة، في حين أنّ العلل هي المتقدمة.

وبما أنّه يشترط أن تكون المعلولات أعرف من العلل حتى يمكن الاستدلال بالعلة على المعلول، فعليه يكون موائماً للفارابي في هذا الشرط، لقول الفارابي: إنّ ((التي تعطي الوجود... تنتج الأشياء المتقدمة في الوجود بالأشياء المتأخرة عنها، متى كانت المتأخرة في الوجود أسبق بالزمان في المعرفة))[٦٥].

وعلى هذا الأساس يصرح الباحث بأنّ الفارابي يوائم أرسطو في هذا الشرط، لاشتراط أرسطو هذا الشرط في هذا الصنف بقولين، هما:-

القول الأول: هو ((متى كان القياس بغير ذوات أوساط، لكن... بالتي تنعكس بالتساوي... ذلك أنّه لا مانع يمنع أن يكون ما ليس هو علة من التي تُحمل بالتساوي أعرف من العلة))[٦٦].

القول الثاني: هو ((متى كان القياس بغير ذوات أوساط، لكن... بأشياء هي أعرف))٦٧. ويقصد بقوله: "أشياء هي أعرف" المعلولات التي لا تنعكس على عللها، بقرينة قوله: ((أما البراهين التي أوساطها معلولات هي أعرف، وليس

ينعكس بالتساوي، فهي براهين على أنّ الشيء))[٦٨].

ومن الواضح أنّ هذين القولين يدلان على هذا الصنف، بدلالة قوله: "متى كان القياس بغير ذوات أوساط"، وهذا الصنف يكون بغير ذوات أوساط بقرينة قوله: يكون ((النحو الآخر متى كان القياس بغير ذوات أوساط، لكن ليس العلة نفسها))[٦٩]، فعلى هذا الأساس يكون وضْعه لهذا الشرط هو لهذا الصنف.

وفرَّق ابن رشد بين هذا الصنف من برهان الوجود وبرهان السبب، فهذا الصنف ((وإن كان يشارك برهان السبب في كون مقدماته غير ذوات أوساط، فهو يفارقه في أنّ الوسط فيه يكون معلولاً ، لا علة))[٧٠]. وهذا يعني أنّ برهان الوجود يشابه برهان السبب من جهة ويخالفه من جهة أخرى.

ويقرر الباحث تقاطعه مع ثامسطيوس في هذا الصنف، لذكره أنّ الصنف الثاني عند ثامسطيوس هو ((الذي ينتج فيه الشيء بسببه البعيد))[٧١]، أي يكون من مقدمات ذوات أوساط وليس من مقدمات غير ذوات أوساط. وعلى هذا الأساس يكون الصنف الثاني عنده مختلفاً عن الصنف الثاني عند ثامسطيوس.

وذكر ابن رشد أنّ الصنف الثاني عند الفارابي هو الذي يُعرف فيه المعلول بالمعلول، إذ قال: ((أما أبو نصر فإنا نجده قد... قال ما هذا نصه: والصنف الثاني من البراهين التي تعطي الوجود فقط فهو الذي يُعرف فيه المتأخر بالمتأخر، وهو أن يكون أمران تابعان لشيء واحد غيرهما، وتكون مرتبة كل واحد منهما في التأخير عن ذلك الشيء مرتبة واحدة، وتكون نسبة أحدهما إلى الآخر إحدى تلك النسب التي ذكِرت، فيبيَّن وجود أحد المتأخرين لموضوع ما بأن يؤخذ الحد الأوسط فيه الأمر الآخر. ثم قال: مثال ذلك أنّ الأرض لا تتحرك لأنّها ليس لها مكان تتحرك إليه، والحائط لا يتنفس لأنّه ليس بحيوان))[٧٢]. لهذا يرى الباحث تقاطعه مع الفارابي في هذا الصنف.

كما يرى الباحث اعتماده- في قوله هذا- على قول الفارابي الذي نصّ فيه على أنّ ((الصنف الثاني من البراهين التي تعطي الوجود فقط، فهو الذي يعرِّف

المتأخر بالمتأخر. وهو أن يكون أمران تابعان لشيء واحد غيرهما، وتكون مرتبة كل واحد منهما في التأخر عن ذلك الشيء مرتبة واحدة، وتكون نسبة أحدهما إلى الآخر إحدى تلك النسب التي ذكِرت، فيبيَّن وجود أحد المتأخرين لموضوع ما بأن يؤخذ الحد الأوسط فيه الأمر الآخر. مثال ذلك أنّ الأرض لا تتحرك، لأنّه ليس لها مكان تتحرك إليه، والحائط لا يتنفس، لأنّه ليس بحيوان))[٧٣].

ورفضَ قول الفارابي هذا، وكان رفضه لسببين، هما:-

السبب الأول: هو تغليطه للفارابي في هذا القول، لضرب الفارابي للصنف الثاني، الذي يكون الحد الأوسط فيه متأخراً، بأمثلة أرسطو للبرهان الذي يكون الحد الأوسط فيه سبباً بعيداً، إذ قال: ((وأما أبو نصر فإنا نجده قد غلط في هذا الموضع. وذلك أنّه قال... الصنف الثاني من البراهين التي تعطي الوجود فقط فهو الذي يعرف فيه المتأخر بالمتأخر... ثم قال: مثال ذلك أنّ الأرض لا تتحرك لأنّها ليس لها مكان تتحرك إليه... وهذه هي بعينها مُثُل أرسطو في الصنف الذي قال فيه إنّ الحد الأوسط فيه سبب بعيد))[٧٤].

السبب الثاني: هو شكه في هذا القول، إذ قال: ((في هذا القول شكوك))[٧٥].

ويلاحظ الباحث عليه أنّه يذهب إلى وجود "شكوك" في قول الفارابي، أي وجود أكثر من شكين، إلاّ أنّه لم يذكر سوى شكين حسْب، لقوله: إنّ ((في هذا القول شكوك: أحدها أنّ قوله... ومنها أنّ قوله))[٧٦].

والشكان اللذان ذكرهما هما:-

الشك الأول: هو ما يناقش فيه قول الفارابي: ((هو الذي يعرِّف المتأخر بالمتأخر))[٧٧]، لرأيه أنّ هذا القول ((يوجب أن يكون الحد الأوسط والأكبر في هذا الصنف من البرهان معلولين عن الموضوع، والسبب البعيد هو علة الموضوع أو المحمول. فكيف صح أن يتمثل

بمثال أرسطو في هذا المعنى، مع وضعه أنّهما أمران متأخران في الموضوع؟ والسبب البعيد ليس بمتأخر عن الموضوع، فضلاً عن أن يكون هو والمتأخر الثاني في مرتبة واحدة كما قال))[٧٨].

ويرى الباحث أنّ هذا الشك هو السبب الأول عينه لرفض ابن رشد قول الفارابي، لتحدثه في كلاهما على رفضه لتمثيل الفارابي بأمثلة أرسطو- في برهان الأسباب البعيدة- لهذا الصنف الذي يكون الأوسط معلولاً فيه وليس سبباً بعيداً .

الشك الثاني: هو ما يراه من تناقض بين قولي الفارابي: ((وتكون مرتبة كل واحد منهما في التأخر عن ذلك الشيء مرتبة واحدة))[٧٩]، و((تكون نسبة أحدهما إلى الآخر إحدى تلك النسب التي ذكرت))[٨٠]. وذكر أنّ سبب التناقض هو ((أنّ ما كان بينهما إحدى النسب، فأحدهما متقدم على الآخر. وإذا كان أحدهما متقدماً على الآخر، وهما في موضوع واحد، فكيف يقال إنّ مرتبتهما في التأخر عن الموضوع مرتبة واحدة))[٨١]؟

ويرفض نفي هذا الشك- عن قول الفارابي- بأنّ هذا القول ممكن في الأمور المسلوبة، لرأيه أنّ حال السلب في الأشياء مثل حال الوجود، إذ قال: ((وليس لقائل أن يقول إنّ الأمور المسلوبة عن الشيء هي بهذه الصفة: مثل الحيوانية والتنفس فإنّهما في مرتبة واحدة من التأخر عن الحائط، فإنّ الحيوانية أقدم من التنفس، فسلب الحيوانية عن الحائط هو علة سلب التنفس عنه. وإذا كان الأمر كذلك، لم تكن مرتبتهما في السلبية مرتبة واحدة، وذلك أنّ حال السلب في الأشياء كحال الوجود))[٨٢].

ويذهب الباحث إلى ثلاثة آراء، هي:-

الرأي الأول: هو تشابهه مع ابن سينا في هذا الصنف، لقول ابن سينا: ((أن لا يكون قد أعطي في كل قياس منهما علة لا قريبة ولا بعيدة، ولكن أعطي في أحدهما ما ليس بعلة أصلاً))[٨٣].

الرأي الثاني: هو مذهب ابن سينا إلى أنّ عدم إعطاء العلة البعيدة- في هذا الصنف- هو السبب في عدم الحاجة إلى الأوساط، لذكره أنّ إعطاء العلة البعيدة في الصنف الأول هو سبب الحاجة إلى الأوساط، كما اتضح لنا.

الرأي الثالث: هو مخالفة ثامسطيوس والفارابي لأرسطو في هذا الصنف، ومطابقة ابن سينا له، لمذهب أرسطو إلى أنّ ((النحو الآخر متى كان القياس بغير ذوات أوساط، لكن ليس العلة نفسها))[٨٤]. وقوله "لكن ليس العلة نفسها" يعني به المعلول. وعلى هذا الأساس يكون القصد من قوله " بغير ذوات أوساط" هو الاستدلال بالمعلول على العلة، بقرينة قوله: إنّ ((الوجه الآخر هو البرهان على أنّ الشيء موجود، وإن كان من مقدمات غير ذوات أوساط، سوى أنّ الوسط يكون فيه من المعلولات))[٨٥]. وعليه يدل قوله هذا، على الصنف الثاني من برهان الوجود.

المطلب الثاني: **تصنيف ابن رشد برهان غير ذوات الأوساط على صنفين فرعيين**

المقصد الأول: **وضعُ ابن رشد برهان الوجود المكوَّن من أوساط منعكسة صنفاً فرعياً أولاً**

إنّ الصنف الفرعي الأول لبرهان غير ذوات الأوساط هو برهان الوجود الذي تكون حدوده الوسطى أمور مساوية للطرف الأكبر ومنعكسة عليه. ويستدل الباحث على هذا الصنف بقول ابن رشد: إنّ ((الأمور المتأخرة التي تؤخذ حدوداً وسطاً في أمثال هذه البراهين صنفان: إما أمور مساوية للطرف الأكبر الذي هو العلة ومنعكسة عليه... فمثال التي هي معلولة ومنعكسة قول من بيَّن أنّ... القمر كري بأنّ ضوءه ينمو قليلاً قليلاً بشكل هلالي، بأن قال: القمر ينمو ضوءه بشكل هلالي، وما هو بهذه الصفة فهو كري الشكل، فالقمر كري الشكل، وذلك أنّ الكرية التي في القمر هي السبب لنمو ضوئه قليلاً قليلاً على ذلك الشكل، لكن النمو الذي بهذه الصفة أعرف عندنا من الكرية))[٨٦].

ويسمي الباحث هذا الصنف الفرعي برهان غير ذوات الأوساط المنعكسة. ويرى مذهب ابن رشد إلى أن يكون الاستدلال فيه بالمعلول على العلة، وأن يكون المعلول أعرف من العلة، لمذهبه هذا في الصنفذ الرئيس الذي ينتمي إليه هذا الصنف الفرعي، كما تبيّن لنا.

كما يقرر ثلاثة أمور، هي:-

الأمر الأول: هو بما أنّ ابن رشد يذهب هذا المذهب ويمثل له بمثال نمو ضوء القمر تدريجياً ، فعليه يصرح الباحث أنّ هذا الصنف الفرعي عنده هو الصنف الأول عينه عند الفارابي، لمذهب الفارابي إلى هذا المذهب وتمثيله له بهذا المثال في الصنف الأول عنده، بدلالة قوله: إنّ البراهين ((التي تعطي الوجود فقط صنفان، أحدهما التي تنتج الأشياء المتقدمة في الوجود بالأشياء المتأخرة عنها، متى كانت المتأخرة في الوجود أسبق بالزمان في المعرفة. وذلك أن يؤخذ الحد الأوسط شيئاً موجوداً لأمر، ويكون سببه الشيء الذي تبيَّن وجوده لذلك الأمر. مثال ذلك أن يتبيَّن كرية القمر بنمو ضوئه قليلاً قليلاً ، وهو أنّ القمر ينمو ضوءه قليلاً قليلاً ، وما نما ضوءه قليلاً قليلاً فهو كري الشكل، فالقمر إذن كري الشكل، فإنّ كرية القمر هي السبب في أن ينمو ضوءه قليلاً قليلاً . غير أنّ المتقدم عندنا في المعرفة والمحسوس هو نموّه، والخفي عندنا والمتأخر هو كريته))[٨٧].

الأمر الثاني: هو أنّ ابن رشد شابه ابن سينا في هذا الصنف، لذكر ابن سينا أنّ من أصناف برهان الوجود ما يُستدل فيه بالمعلول على العلة، ويكون المعلول منعكساً على العلة، لقوله: ((إنّه قد يمكن أن يكون ما ليس بعلة منعكساً على الحد الآخر من المقدمة))[٨٨].

الأمر الثالث: هو أنّ ابن سينا وافق أرسطو في هذا الصنف، لقول أرسطو: ((والنحو الآخر متى كان القياس بغير ذوات أوساط، لكن... بالتي تنعكس بالتساوي))[٨٩].

ويصنف ابن سينا هذا الصنف الفرعي على صنفين أيضاً ، هما:-

الصنف الأول: هو ما كان المعلول المنعكس معلولاً للأكبر فيه، لقوله: ((سواء كان ما ليس بعلة معلولاً للآخر كلمع الكوكب الذي هو معلول لبُعده، وهو مما ينعكس على العلة وهي بُعده، ومثل هيأة تزيد ضوء القمر الذي هو معلول كرويته، وهو مما ينعكس على العلة وهي كرويته))[٩٠].

الصنف الثاني: هو ما كان المعلول المنعكس ليس معلولاً للأكبر فيه، لقوله: ((أو كان ما ليس بعلة ليس أيضاً بمعلول للآخر ولا علة، مثل دلالة ثبات الهالة على سجوم المطر عن السحاب الذي فيه الهالة))[٩١]. فقوله "ليس أيضاً بمعلول للآخر ولا علة" يدل على أنّ كلا الحدين الأوسط والأكبر ليس بعلة.

ويسمي الصنف الأول من هذا الصنف الفرعي الدليل، في حين يسمي الصنف الثاني منه برهان الوجود على الإطلاق، إذ قال: ((برهان الإنّ فقد يتفق فيه أن يكون الحد الأوسط في الوجود لا علة لوجود الأكبر في الأصغر ولا معلولاً له، بل أمراً مضايفاً له أو مساوياً له في النسبة إلى علته، عارضاً معه أو غير ذلك مما هو معه في الطبع معاً . وقد يتفق أن يكون في الوجود معلولاً لوجود الأكبر في الأصغر. فالأول يسمى برهان الإنّ على الإطلاق، والثاني يسمى دليلاً . مثال برهان الإنّ المطلق أنّ هذا المحموم قد عرض له بول أبيض خاثر في علته الحادة، وكل من يعرض له ذلك خيف عليه السرسام، ثم ينتج أنّ هذا المحموم يُخاف عليه السرسام. وأنت تعلم أنّ البول الأبيض والسرسام معاً معلولان لعلة واحدة وهي حركة الأخلاط الحادة إلى ناحية الرأس واندفاعها نحوه. وليس ولا واحد منهما بعلة ولا معلول للآخر. ومثال الدليل... هذه الخشبة محترقة، وكل محترق فقد مسته النار))[٩٢].

وعلى هذا الأساس يقرر الباحث موائمة ابن رشد لابن سينا في برهان الوجود على الإطلاق، لأنّ ابن رشد يشترط أن يكون الأوسط معلولاً للأكبر، كما تبيَّن لنا، وهذا الشرط يتحقق عند ابن سينا في برهان الوجود على الإطلاق من دون الدليل.

ويصطلح ابن رشد "الدليل" على كل أصناف برهان الوجود، إذ قال: ((الفرق بين شروط مقدمات البرهان المطلق وبراهين الوجود فقط، وهي التي تسمى الدلائل))[٩٣].

وعلى هذا الأساس يصرح الباحث بمخالفته لكل من الفارابي وابن سينا في هذا الاصطلاح، فالفارابي يخص به صنفاً واحداً من صنفي برهان الوجود عنده، لقوله: ((البراهين التي تعطي الوجود فقط تسمى الدلائل. ويخص هذا الاسم أكثر ذلك بما عُرف منها المتقدم بالمتأخر))[٩٤]، في حين أنّ ابن سينا يخص به الصنف الأول من الصنف الفرعي الأول من برهان الوجود، كما تبيَّن لنا.

ولابن سينا قول آخر يذهب فيه- مناقضاً نفسه- إلى اصطلاح "الدليل" على كل أصناف برهان الوجود، وهذا القول هو العنوان الذي نصّه: ((في البرهان المطلق وفي قسميه اللذين أحدهما برهان لِمَ والآخر برهان إنّ ويسمى دليلاً))[٩٥]. وابن سينا- هنا- يشابهه ابن رشد.

المقصد الثاني: وضعُ ابن رشد برهان الوجود المكوَّن من أوساط غير منعكسة صنفاً فرعياً ثانياً

إنّ الصنف الفرعي الثاني لبرهان غير ذوات الأوساط هو برهان الوجود الذي تكون حدوده الوسطى أمور الحد الأكبر أعم منها. ويستدل الباحث على هذا الصنف بقول ابن رشد: إنّ ((البراهين التي الحدود الوسط فيها متأخرة عن الأكبر وليس تنعكس، فليس يتفق فيها إلاّ برهان وجود فقط))[٩٦].

ومن الواضح أنّه يشترط أن تكون الحدود الوسطى- في هذا الصنف- معلولة للأكبر، وغير منعكسة عليه، أي يكون الأكبر أعم منها، بدلالة قوله: ((الأمور المتأخرة التي تؤخذ حدوداً وسطاً في أمثال هذه البراهين صنفان: إما... وإما أمور الطرف الأكبر أعم منها))[٩٧].

ويصرح الباحث بأمرين، هما:-

الأمر الأول: هو أنّ ابن رشد وافق ابن سينا في هذا الصنف الفرعي، لقول

ابن سينا: ((فربما لم يكن المعلول منعكساً ، بل كان أعم مثل إضاءة البيت بسبب الاصطباح))[٩٨].

الأمر الثاني: هو أنّ ابن سينا واءم أرسطو في هذا الصنف الفرعي، لقول أرسطو: يكون((النحوالآخر متى كان القياس بغير ذوات أوساط، لكن... بأشياء هي أعرف))[٩٩].

الخاتمة

إنّ من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في هذه الدراسة هي ما يأتي:-

١- إنّ ابن رشد يصنف البرهان على ثلاثة أصناف رئيسة هي برهان الوجود وبرهان السبب والبرهان المطلق.

٢- إنّ ابن رشد يشترط أربعة شروط للبرهان المطلق.

٣- إنّ ابن رشد يصنف برهان الوجود على صنفين فرعيين اثنين، أحدهما هو برهان ذوات الأوساط، والآخر هو برهان غير ذوات الأوساط.

٤- إنّ ابن رشد يصنف برهان غير ذوات الأوساط على صنفين فرعيين، أحدهما هو برهان الوجود المكون من أوساط منعكسة، والآخر هو برهان الوجود المكون من أوساط غير منعكسة.

Abstract

Averus has a criterion for classsifying evidence, and this factor is the motivation for classifying the evidence in to its main branches other than its secondary onse, because the secondary classes have their owm bases which are different from the main ones. The researcher studies both typed of classification in this paper.

According to this, the title of the paper becomes (Averus Classification of evidence according to Being and Reason: An analytic comparative study). It is clear that the researcher uses three basic methods in this study: descriptive, analytic and comparative comparative methods,

هوامش البحث

[١] يُنظر: ابن رشد، شرح البرهان، نشرة بدوي، ص٣٤٨.

٢ يُنظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.
٣ الفارابي، محمد بن محمد، البرهان، ص٢٦.
٤ يُنظر: ابن رشد، شرح البرهان، نشرة بدوي، ص٣٤٨.
٥ ابن سينا، الحسين بن عبد الله، الشفاء (البرهان)، ص٧٩.
٦ المصدر نفسه، ص٧٨.
٧ ابن سينا، الحسين بن عبد الله، النجاة في المنطق والإلهيات، ص
٨ ابن سينا، الحسين بن عبد الله، الشفاء (البرهان)، ص٧٩.
٩ يُنظر: ابن رشد، شرح البرهان، نشرة بدوي، ص٢٠٧.
١٠ الفارابي، محمد بن محمد، البرهان، ص٤١.
١١ ابن سينا، الحسين بن عبد الله، الشفاء (البرهان)، ص٧٩-٨٠.
١٢ ابن رشد، شرح البرهان، نشرة بدوي، ص٢٠٦.
١٣ المصدر نفسه والصفحة نفسها.
١٤ المصدر نفسه والصفحة نفسه.
١٥ المصدر نفسه والصفحة نفسها.
١٦ المصدر نفسه، ص٢٠٧.
١٧ المصدر نفسه والصفحة نفسها.
١٨ المصدر نفسه والصفحة نفسها.
١٩ ابن رشد، تلخيص البرهان، ص٥٤.
٢٠ يُنظر: ابن رشد، شرح البرهان، نشرة بدوي، ص٢٠٧.
٢١ ابن سينا، الحسين بن عبد الله، الشفاء (البرهان)، ص٧٩.
٢٢ ابن رشد، شرح البرهان، نشرة بدوي، ص٢٠٦.
٢٣ يُنظر: المصدر نفسه، ص٢٠٧.
٢٤ يُنظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.
٢٥ يُنظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.
٢٦ الفارابي، محمد بن محمد، البرهان، ص٢٦.
٢٧ يُنظر:المصدر نفسه والصفحة نفسها.
٢٨ ابن سينا، الحسين بن عبد الله، الشفاء (البرهان)، ص٧٩.
٢٩ ابن رشد، شرح البرهان، نشرة بدوي، ص٢٠٦.
٣٠ المصدر نفسه والصفحة نفسها.
٣١ يُنظر: المصدر نفسه، ص٢٠٧.

٣٢ يُنظر: المصدر نفسه، ص٢٠٨.
٣٣ يُنظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.
٣٤ المصدر نفسه، ص٢٠٧.
٣٥ المصدر نفسه، ص٢٠٧.
٣٦ يُنظر:المصدر نفسه، ص٣٤٨.
٣٧ يُنظر: المصدر نفسه، ص٢٠٧.
٣٨ يُنظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.
٣٩ يُنظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.
٤٠ يُنظر: المصدر نفسه، ص٢٠٨.
٤١ ابن رشد، شرح البرهان، ص٣٥١.
٤٢ المصدر نفسه، ص٣٦١.
٤٣ ابن المصدر نفسه والصفحة نفسها.
٤٤ الفارابي، محمد بن محمد، البرهان، ص٤٠.
٤٥ ابن سينا، الحسين بن عبد الله، الشفاء (البرهان)، ص٧٩.
٤٦ ابن رشد، محمد بن أحمد، شرح البرهان لأرسطو، ص٣٦١.
٤٧ أرسطو، المنطق، ج٢، نشرة بدوي، ص٣٦٩. أيضاً يُنظر: ابن رشد، شرح البرهان، ص ٣٤٧-٣٤٨، ٣٥١.
٤٨ ابن رشد، تلخيص البرهان، نشرة بدوي، ص٧٨. أيضاً: ابن رشد، شرح البرهان، ص٣٥١.
٤٩ ابن رشد، محمد بن أحمد، تلخيص البرهان، نشرة بدوي، ص٨٠. أيضاً: ابن رشد، محمد بن أحمد، شرح البرهان، ص٣٥٨-٣٦٠.
٥٠ ابن رشد، محمد بن أحمد، شرح البرهان، ص٣٥٨.
٥١ المصدر نفسه، ص٣٦١.
٥٢ المصدر نفسه والصفحة نفسها.
٥٣ أرسطو، المنطق، ج٢، نشرة بدوي، ص٣٦٩. أيضاً يُنظر: ابن رشد، شرح البرهان، نشرة بدوي، ص ٣٤٧-٣٤٨.
٥٤ المصدر نفسه، ص٣٦١.
٥٥ الفارابي، محمد بن محمد، البرهان، ص٤٠.
٥٦ أرسطو، المنطق، ج٢، نشرة بدوي، ص٣٦٩. أيضاً يُنظر: ابن رشد، شرح البرهان، نشرة بدوي، ص ٣٤٧-٣٤٨.

٥٧ أرسطو، المنطق، ج٢، نشرة بدوي، ص٣٦٩. أيضاً يُنظر: ابن رشد، شرح البرهان، نشرة بدوي، ص ٣٤٨.
٥٨ ابن سينا، الحسين بن عبد الله، الشفاء (البرهان)، ص٢٠٢.
٥٩ المصدر نفسه والصفحة نفسها، ص٢٠٢.
٦٠ المصدر نفسه والصفحة نفسها، ص٢٠٢.
٦١ ابن رشد، محمد بن أحمد، شرح البرهان، ص٣٥٢.
٦٢ ابن رشد، محمد بن أحمد، تلخيص البرهان، نشرة بدوي، ص٧٨. أيضاً يُنظر: ابن رشد، شرح البرهان، نشرة بدوي، ص ٣٥٢.
٦٣ ابن رشد، محمد بن أحمد، تلخيص البرهان، نشرة بدوي، ص٧٨. أيضاً ابن رشد، محمد بن أحمد، شرح البرهان، ص٣٥٢.
٦٤ ابن رشد، محمد بن أحمد، تلخيص البرهان، نشرة بدوي، ص٧٨. أيضاً ابن رشد، شرح البرهان، نشرة بدوي، ص ٣٥٢.
٦٥ الفارابي، محمد بن محمد، البرهان، ص٤٠.
٦٦ أرسطو، المنطق، ج٢، نشرة بدوي، ص٣٦٩. أيضاً يُنظر: ابن رشد، شرح البرهان، نشرة بدوي، ص ٣٥١.
٦٧ أرسطو، المنطق، ج٢، نشرة بدوي، ص٣٦٩. أيضاً يُنظر: ابن رشد، شرح البرهان، نشرة بدوي، ص ٣٥١.
٦٨ المصدر نفسه، ص٣٥٥.
٦٩ أرسطو، المنطق، ج٢، نشرة بدوي، ص٣٦٩. أيضاً يُنظر: ابن رشد، شرح البرهان، نشرة بدوي، ص٣٥١.
٧٠ المصدر نفسه، ص٣٥٢.
٧١ المصدر نفسه والصفحة نفسها.
٧٢ المصدر نفسه والصفحة نفسها.
٧٣ الفارابي، محمد بن محمد، البرهان، ص٤١.
٧٤ ابن رشد، محمد بن أحمد، شرح البرهان، ص٣٦١.
٧٥ المصدر نفسه والصفحة نفسها.
٧٦ المصدر نفسه، ص٣٦١- ١٦٢.
٧٧ الفارابي، محمد بن محمد، البرهان، ص٤١.
٧٨ ابن رشد، محمد بن أحمد، شرح البرهان، ص٣٦١- ٣٦٢.
٧٩ الفارابي، محمد بن محمد، البرهان، ص٤١.

٨٠ المصدر نفسه والصفحة نفسها.
٨١ ابن رشد، محمد بن أحمد، شرح البرهان، ص٣٦٢.
٨٢ المصدر نفسه والصفحة نفسها.
٨٣ ابن سينا، الحسين بن عبد الله، الشفاء (البرهان)، ص٢٠٢.
٨٤ أرسطو، المنطق، ج٢، نشرة بدوي، ص٣٦٩. أيضاً يُنظر: ابن رشد، شرح البرهان، ص٣٥١.
٨٥ المصدر نفسه والصفحة نفسها.
٨٦ ابن رشد، تلخيص البرهان، نشرة بدوي، ص٧٨. أيضاً ابن رشد، شرح البرهان، نشرة بدوي، ص ٣٥٢.
٨٧ الفارابي، محمد بن محمد، البرهان، ص٤٠.
٨٨ ابن سينا، الحسين بن عبد الله، الشفاء (البرهان)، ص٢٠٢.
٨٩ أرسطو، المنطق، ج٢، نشرة بدوي، ص٣٦٩. أيضاً يُنظر: ابن رشد، شرح البرهان، نشرة بدوي، ص٣٥١.
٩٠ ابن سينا، الحسين بن عبد الله، الشفاء (البرهان)، ص٢٠٢.
٩١ المصدر نفسه، ص٢٠٢-٢٠٣.
٩٢ المصدر نفسه، ص٧٩-٨٠.
٩٣ ابن رشد، محمد بن أحمد، شرح البرهان، ص٣٤٨.
٩٤ الفارابي، محمد بن محمد، البرهان، ص٤١.
٩٥ ابن سينا، الحسين بن عبد الله، الشفاء (البرهان)، ص٧٨.
٩٦ ابن رشد، تلخيص البرهان، نشرة بدوي، ص٧٩. أيضاً ابن رشد، شرح البرهان، نشرة بدوي، ص ٣٥٧.
٩٧ ابن رشد، تلخيص البرهان، نشرة بدوي، ص٧٨. أيضاً ابن رشد، شرح البرهان، نشرة بدوي، ص ٣٥٧.
٩٨ ابن سينا، الحسين بن عبد الله، الشفاء (البرهان)، ص٢٠٣.
٩٩ أرسطو، المنطق، ج٢، نشرة بدوي، ص٣٦٩. أيضاً ابن رشد، شرح البرهان، نشرة بدوي، ص٣٥١.